المناضلة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال

(حوارات مع مناضلات ومناضلين)

أجرت جريدة المناضل-ة، مع اقتراب ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته، حوارات مع مناضلات ومناضلين خضن وخاضوا التجربة، للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل.

منذ بدايات المعركة ساهمت الأستاذات بشكل مهم في بناء التنسيقية عبر فتح النقاشات وجموع عامة داخل المدارس ومراكز التكوين... إلا أن ذلك لم ينعكس على حجمهن الحقيقي في صفوف التنسيقية، خصوصا أن الدولة سارعت إلى الرفع من نسب تشغيلهن سنة تلو الأخرى.

رغم الدعاية الرجعية السائدة في صفوف الأستاذة الذكور، بأن الدولة توظف الإناث لأنهن أكثر قبولا بالواقع وأقل نضالية، لم تكن الأستاذات أقل قتالية، بل كن في مقدمة النضال ونِلن نصيبهن من وحشية القمع والاعتقال والتحرش. رغم ذلك جرى تغييب نقاش المسألة النسائية داخل التنسيقية، نظرا لرسوخ العقلية الذكورية. عندما نتحدث عن العقلية الذكورية لا نقصد الذكور حصرا، ففي أحد المجالس الوطنية المنعقدة بمراكش سنة 2019، اقترح أستاذٌ إنشاء لجنة للنساء داخل التنسيقية، وكانت أستاذة واحدة هي من دعمت مقترحه ذاك، بينما جرى تجاهل المقترح من طرف المجلس الوطني، وكانت أستاذةٌ هي من تقدمت لرفضه بمبرر عدم الحاجة إلى التمييز بين الذكور والإناث داخل الهياكل، وأن النساء لا يعانين من نقص كي ننشئ لجنة خاصة بهن.

هذه نقيصة طالما لازمت النضالات السابقة، فليس الأمر بالجديد. فقد غاب نقاش المسألة النسائية بالمغرب بشكل عام داخل النقابات طيلة عقود. ولم تعمل التنسيقية سوى عل استنساخ ذلك، كما استنسخت تقاليد سيئة أخرى.

يقدَّم مبرر لذلك وهو أن مطلب التنسيقية هو «الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية»، لذلك لا داعي لتبني مطلب «فئوي» يهم فئة بعينها وهي النساء. لكن هذا ليس صحيحا، فلا يمكن أن نضمن مشاركة فعالة للأستاذات في النضال، إذا لم نستحضر وضعهن الخاص كنساء، مفروضٌ عليهن إلى جانب المهام المهنية والأسرية والاجتماعية، أن يقتطعن وقتا ليخصصنه للنضال. تنظَّمُ جموع عامة ومجالس وطنية تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل! كيف يمكن أن تكون الأستاذات مشاركات فعليا في القرار وتدبير المعركة في شروط كهذه، لا تأخذ بعين الاعتبار وضعهن الخاص كنساء؟

إن عدم الاهتمام بوضع الأستاذات كنساء، هو ما يفسر سيادة الذكور داخل أجهزة التنسيقية، ويفسر بدوره غياب المطالب النسائية عن الملف المطلبي للتنسيقية، وليس لأن هذه المطالب فسوية ستجزئ نضالنا. نتذكر أنه عند ما كانت هياكل التنسيقية في حاجة لتبرير مطلب الحركة الانتقالية الوطنية (إلى جانب مطلبي الإلحاق بالصندوق المغربي للتقاعد والمنصب المالي الممركز)، جرى استحضار هذا الوضع بشكل براغماتي واستُدعيت أستاذات إلى الندوات الإعلامية للحديث عن وضعهن كزوجات، ولكن لتبرير حاجة الأساتذة الذكور ليكونوا إلى جانب زوجاتهن! وليس اهتماما فعليا بوضع الأستاذات كنساء، هكذا جرى رمي «فئوية المطلب» مؤقتا في سلة المهملات.

مطالب مثل: حضانات جماعية في أماكن العمل وعطلة الدورة الشهرية مؤدى عنها وتجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل... إلخ، كيف ستضر هذه المطالب نضال المفروض عليهم- هن التعاقد؟ بالعكس ستُغْني ذلك النضال بجعل النساء/ الأستاذات أكثر تمسكا بإطار يهتم بأوضاعهن الخاصة كنساء.

لا يمكن لنضال الشغيلة أن ينتصر وهو يُغيِّب المطالب الخاصة بمن يشكل نصف هؤلاء الشغيلة، أي النساء.

www.almounadila.info
web.facebook.com/JournalAlmounadila2
عنوان المراسلة: B.P 1378, Agadir , MAROC
الهاتف: Tel (002126)6.41.49.80.60
البريد الكتروني: mounadila2004@yahoo.fr

حوار مع حسن طاهيري كاتب محلي لفرع الجامعة الوطنية للتعليم- FNE (أولاد تايمة) ومناضل تنسيقية التعاقد المفروض

16 يناير، 2025

1* هل لك أن تحدثنا عن تجربتك في التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد؟

التحقت بالمكتب الإقليمي للتنسيقية بتارودانت بُعيد تكوينه وانطلقت التجربة بدافع من اقتناعاتي الشخصية حول الهجوم النيوليبرالي المتوحش الذي صادف أن نكون الجيل الذي يشهد وصوله إلى إخراج التعليم من الوظيفة العمومية. لنكون أمام واقع مرير يقتضي منا مواجهة هذه المراجعات بعيدا عن انتماءاتنا أو خلفياتنا الشخصية وبهدف واحد هو الدفاع عن المدرسة والوظيفة العمومية... لتنطلق رحلة الجموع العامة والنقاش والتقرير والمشاركة في هيكلة الإطار وتقوية التنظيم إقليميا وجهويا. ثم بعد ذلك وطنيا حيث تمثلت جهة سوس ماسة في المكتب التنفيذي وعدد من اللجان الوطنية لسنوات، سعت خلالها التنسيقية إلى استرجاع قوتها بعد البرنامج النضالي لسنة 2019 الذي تبعته انشقاقات وخلافات بين أعضاء المجلس الوطني أدت إلى تراجع منسوب الثقة في الإطار، إلا أن التنسيقية بفضل عمل مناضليها وإيمان قواعدها عادت مجددا بقوة خلال السنوات الموالية... أهم ما يمكن استخلاصه من تجربة التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد هو بحثها عن طرق تقرير تُمكّن من ضمان تحكم القواعد في بناء المواقف والقرارات الناتجة عنها ومتابعة تنزيلها دون أن يؤثر ذلك على سرعة القرار ورجاحة النقاش المؤطر له، ورغم كل الهفوات التي وقعت فيها التنسيقية الوطنية إلا أنها شكلت تجربة متقدمة في هذا الباب حسب رأيي؟؟

المواقف والممارسات السابقة الصحيح منها والخاطىء، لاستخلاص الدروس والعبر من هذه التجارب لأجل استثمارها في القادم من المعارك، وأيضا عبر تنظيم معارضة نقابية وحدوية تخترق جميع النقابات و تناضل من أجل تملك الشغيلة لأدوات نضالهم (النقابة) بناء على خط ديمقراطي كفاحي وحدوي.

4* بعد سبع سنوات من النضال، كيف تقيمين وضع التنسيقية الوطنية اليوم؟ وهل لا يزال لها مستقبل بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

بعد سبع سنوات متواصلة من النضال تمكنت الدولة من كبح نضالات التنسقية الوطنية، حيث واجهتها بكل أنواع القمع المادي والمعنوي (استشهاد عبد الله جيلي، اقتطاعات، إجراءات عقابية، اعتقالات...). وقد فاقمت حدةُ هذا القمع عزلة التنسيقية، فرغم الدرس الأهم الذي استخلصته الجماهير الأستاذية بعد انتكاسة مارس- أبريل 2019، وانعكس في خطاب التنسيقية، وهذا الدرس هو «معركة التعاقد معركة الشعب المغربي»، إلا أنها لم تستطع أن تترجم ذلك على أرض الواقع.

طولُ المعركة وشدة هجوم الدولة والدور الذي لعبته القيادات النقابية إلى جانب إصرار قيادات التنسيقية على تكرار نفس الأخطاء وتوقُّع نتائج مختلفة مع الاستنكاف عن مهمة تقييم جماعي حقيقي واسع بين الأساتذة-ات يفضي إلى جرد هذه العثرات من أجل تجاوزها في القادم من المعارك، كل هذا أدى إلى تبديد طاقات نضالٍ عظيمة في مناوشات معزولة منذ 2018، فجاء حراك أكتوبر 2023 ليجد التنسيقية قد نال منها الإنهاك بفعل مواسم نضالية متتالية، فكان دورها ضامرا رغم أنها زودت الحراك بزاد إرثها النضالي والتنظيمي.

رغم الهزيمة التي عرفتها معركة شغيلة التعاقد وبعدها الانتكاسة الأخيرة لحراك التعليم المجيد، إلا أن هناك مكاسب مهمة تجلت في تمرُّس ألوف من الشبان والشابات بقطاع التعليم على النضال والكفاح بجانب المئات من النقابيين- ات الرافضين- ات للوضع الراهن، والمتطلعين- ات لوضع أفضل على كافة المستويات.

لم تستجب الدولة لمطلبنا المتمثل في الإدماج في أسلاك وظيفة عمومية قارة وإسقاط مخطط التعاقد، بل أقرت نظاما أساسيا جديدا يجعل التوظيف الجهوي واقعا تشريعيا قائما، فضـ عن أساليب تدبير موارد بشرية مستمَدة من القطاع الخاص (الترقية بالمردودية... إلخ). يعني هذا أن النضال لا يزال على جدول الأعمال، وإن خَفتَ بسبب مآل حراك سنة 2023، لكنه قادمٌ لا محالة، فحدة الاستغلال تخلق شروط النضال. إلاّ أن استئناف المعركة مستقبلا يتطلب إجراء تقييم شامل لجولات النضال السابقة لأجل الإعداد لجولات النضال القادمة.

5* بماذا تفسرين غياب المطالب النسوية في الملفات المطلبية للتنسيقية؟

طيلة سنوات نضال التنسيقية ظل المطلب الرئيسي هو الادماج في أسلاك الوظيفة العمومية الذي تفكّك بدوره الى المطلبيات الثلاث (الحركة الانتقالية الوطنية، الإدماج في الصندوق المغربي للتقاعد، منصب مالي ممركز). لذلك لم يكن واردا الحديثُ عن ملف مطلبي يضم مطالبا نسائية.

تعتبر النساء (وهنا الأستاذات) الفئة الأكثر تضررا من سياسات الدولة عبر الفرض المتزايد لفرط استغلالهن بشتى صنوف هشاشة التشغيل بكلا القطاعين خاص وعام وميز في الأجور وظروف العمل السيئة وعبء إعادة الانتاج الاجتماعية تضطر الأستاذات لترك أطفالهن بالمنزل دون رعاية، يزداد هذا العبء بفعل عدم قدرتهن على تحمل تكاليف إضافية للحاضنات بسبب ثقل نفقات التنقل وتوفير وسائل العمل وغيرها من النفقات الإضافية. يتفاقم هذا الوضع مع تنامي تردي الخدمات العمومية وحتى انعدامها في قطاعات عدة حيث يؤدي يوم عمل مزدوج إلى ضغط نفسي وأضرار صحية مضاعفة على الأستاذات.

2* هناك موجة انخراط كثيفة لمناضلي- ات التنسيقية في النقابات؟ بما تفسرين ذلك؟

طيلة معركة التعاقد ساد نقاش اتسم بهجوم شرس على النقابات ونعتها بالنفايات، في غياب أي تمييز بين النقابة وبين القيادات النقابية البيروقراطية المنخرطة في سياسة الشراكة الاجتماعية مع الدولة. هذا الهجوم على النقابات بشكل عام فوَّت على التنسيقية فرصة تاريخية عظيمة لنقل شرارة هذه المعركة إلى الأجيال القديمة من الشغيلة خصوصا المُنظَّمين داخل النقابات (الظاميون- ات)، واعتبروا ذلك التهجم على النقابات تهجما على أدوات نضالهم التي ناضلوا داخلها لسنوات وعقود من جهة، ومن جهة أخرى زاد من ترسيخ إفقاد النقابة مصداقيتها في أعين الأجيال الجديدة من شغيلة القطاع، وهي فكرة تسخِّر الدولة وأبواقها ا علامية كل جهودهما لترسيخها في الأذهان. هذا ليس السبب الوحيد طبعا. لكنه قسط التنسيقية من مسؤولية عدم تلاقي نضالات المفروض عليهم- هن التعاقد مع نضالات النظاميين- ات، بينما القسط الأعظم من تلك المسؤولية يقع على البيروقراطيات النقابية.

تبدُّلُ الموقف من النقابات وانخراط العديد ممن كان يناضل تحت لواء التنسيقية فيها وتزايد عددهم- هن في السنوات الأخيرة، يُعزى إلى التراجع الذي عرفته التنسيقية خلال هذه السنوات، والوضع الحالي الذي تعيشه، حيث لم يبقَ منها سوى هيكل فوقي معزول عن جماهير الأساتذة- ات وأطر الدعم، بسبب رفض الاعتراف بالأخطاء واستخلاص الدروس وكبت للنقاش من جهة، وشدة هجوم الدولة وقدرتها على إقناع جزء مهم بانتهاء التعاقد والعزلة النضالية من جهة أخرى. فبحث الأساتذة-ات عن الحماية والسند القانوني (تكاليف - تمثيلية داخل الهياكل...) خصوصا بعد حصر الدعوة إلى الإضراب بيد النقابات، بعد تمرير القانون التكبيلي للإضراب. لكن هذا الانخراط لم يأت إثر نقاش ديمقراطي واسع بين جموع الأساتذة- ات وقرار جماعي متفق عليه سلفا، بل كان انخراطا فرديا. ذاك النقاش الديمقراطي والقرار الجماعي كان سيتيح نقل ما راكمه المفروض عليهم- هن التعاقد من دروس إلى هذه الإطارات النقابية، عِوَض ما وقع: أي نقل ممارسات البيروقراطية النقابية إلى التنسيقية.

3* ما الإضافة التي يمكن أن يقدمها هؤلاء المناضلون- ات إلى العمل النقابي؟

إن تزويد النقابات بطاقات شابة متمرسة وذات خبرة نضالية يجب أن يكون من منظور العمل على نقل ما راكمته هذه الأخيرة من تجارب وخبرات نضالية مديدة في عدة جوانب تنظيمة وإعلامية. ومن هذه الخبرات: الجموع العامة حيث يقرر ويسير الشغيلة خطواتهم ويُخضعون خلاصات التفاوض مع الدولة للنقاش والتصويت، أيضا إعلام نشط يخاطب جموع الشغيلة لتوضيح هجومات الدولة، وهو ما كان مفتقَدا طيلة عقود داخل الإطارات النقابية.

كان بإمكان مناضلي- ات التنسيقية نقل هذه الخبرات والدروس إلى النقابات التي انخرطوا فيها، وبث روح الكفاح والنضال فيها. لكن، التهجم السابق على النقابة بشكل عام عِوَضَ انتقاد البيروقراطية، كبح أي نقاش. حتى في حالة اقتناع مناضلين- ات بالالتحاق بالنقابات، فهم يفضلون القيام بذلك في صمت ودون أي تقييم لموقفهم- هن السابق.

وبدل نقل تقالد التنسيقية الكفاحية إلى النقابات، أصبح المنخرطون- ات من مناضلي- ات التنسيقية في النقابات، أشد المدافعين- ات عن بيروقراطياتها والمتحمسّين- ات لخط التعاون الطبقي والشراكة الاجتماعية. ومن جانب آخر تبنى مناضلو- ات التنسيقية المنخرطين- ات في النقابات أساليبها القائمة على حل الملفات الاجتماعية والإدارية للأساتذة عبر التواصل اليومي مع المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية، منخرطين- ات في تنافس حول من يستقطب أكثر إلى نقابات تتبنى نفس الخط النقابي، ناقلين- ات بذلك شعار «فخر الانتماء» من التنسيقية إلى النقابات التي انخرطوا فيها.

لن يتأتى إغناء النقابات بالممارسات الكفاحية التي أبانت عنها التنسيقية طيلة سنوات نضالها، إلا عبر فتح نقاشات حقيقية سواء من داخل هذه الاطارات أو من داخل شغيلة التعاقد المفروض لتقييم

2* كيف كان تدخُّل التنسيقية الوطنية في حراك التعليم لسنة 2023؟

أولا لنرجع إلى سياق الحراك التعليمي؛

في خضم الهجوم المتواصل على القطاعات العمومية بشكل عام تنزيلا للإملاءات الخارجية... وفي ظل ميزان قوى مختل، جاء الحراك التعليمي ردا على النظام الأساسي الجديد، وبالتحديد على الجانب المالي منه، حيث أثار جمود أجرة المدرسين خصوصا سخطا واسعا، تطور إلى ظهور تنسيقيات جديدة ترفع مطالب الزيادة في الأجر والتعويضات... فيما بقي نقاش استهداف الوظيفة والمدرسة العمومية هامشيا.

داخليا؛ أتى الحراك التعليمي لسنة 2023 بعد مجموعة من المعارك التصعيدية التي خاضتها التنسيقية عبر ست سنوات من النضال ضد مخطط التعاقد، كانت آخرها معركة الامتناع عن تسليم نقط وفروض المراقبة المستمرة، والتي صاحبها خلاف كبير بين الأساتذة والأطر انعكس على مستوى الهياكل. وأنهكت هذه المعارك التصعيدية والخلافات الأساتذة والأطر المناضلين والمناضلات، وتسببت في تراجع المشاركة في الجموعات العامة التي تشكل العمود الفقري للتنظيم، وكذا على الانخراط في الأشكال الاحتجاجية.

في خضم هذا جاء موقف التنسيقية الوطنية الرافض لدعوة وجهتها لها وزارة التربية والتعليم للمشاركة في جلسات الحوار الخاصة بصياغة النظام الأساسي، بقرار من الجموعات طبعا. قرار بُني على الوثائق المؤطرة لهذا النظام، وكذا ما أبدته الوزارة الوصية في لقاءاتها مع لجنة الحوار من إصرار على جعل هذا النظام يضم فئتين، موحدتين في المسار المهني لكن مختلفتين من حيث المُشغِّل... وقد نبهت التنسيقية إلى خطورة ما تريد الوزارة تمريره ضمن هذا النظام الأساسي الجديد في بياناتها وفي مراسلاتها للنقابات قبل صدوره بسـ تين.

وكونها إطارا جماهيريا ومناضلا مبدأ وممارسة، استجابت التنسيقية الوطنية لدعوة الانضمام للتنسيق الوطني بعد مصادقة الجموع العامة على ذلك، والذي كان أولَ مبادرة لتوحيد النضال ضد النظام الأساسي الجديد، لينطلق الحراك وتتأسس تنسيقيات جديدة نجحت في تعبئة عموم الشغيلة التعليمية التي كانت تلتزم الصمت منذ فترة طويلة.

من داخل هذا الحراك كان هدف التنسيقية الوطنية الأساسي هو توجيه البوصلة نحو النقاش الحقيقي والأهم المتعلق بسعي الدولة بافراغ القانون العام للوظيفة العمومية، عن طريق خلق أنظمة أساسية خاصة بكل قطاع وفئة تكون خارج الوظيفة العمومية وميسرة لتغيير وتنويع أشكال التوظيف... لكن مجهودنا لم يكن قادرا على جعل هذا النقاش يطفو على السطح، وواصلت الزيادة في الأجور تَصدُّرَهُ. لتستعمل الدولة ثنائية العصى والجزرة في إخماد الحراك: جزرة الزيادات وعصى التوقيفات والقمع... ومع تركيز الإعلام والمواقع على الجانب المادي والدعاية الإعلامية التي سبقت الاتفاق النهائي ولحقته نجحت الدولة في تمرير نظام أساسي يحمل أحد مداخل هدم النظام الأساسي للوظيفة العمومية... أخيرا أظن أن التنسيقية الوطنية دخلت الحراك التعليمي مضطرة، وغير مستعدة سواء تنظيميا أو قاعديا لقيادة الحراك أو التأثير في مطالبه المرفوعة.

3* كيف تُقيِّم وضع التنسيقية الوطنية اليوم بعد سبع سنوات من النضال؟

عندما يفقد إطار ما القدرة على التجدد فإما أن يتحول إلى بيروقراطية أو أن يضمحل تدريجيا، حتى الآن مازالت هياكل التنسيقية الوطنية قائمة، لكن عودة الأساتذة والأطر إلى النقاش وبناء تصور جديد لهذا الإطار أمر ضروري حتى تُبعث فيه الروح ويعود للإشتغال. لا أريد أن ألوم بعض الأساتذة والأطر على تخليهم على إطارهم خاصة إبان الحراك، فكلنا نخطئ التقدير. لكن استمرار إهمالهم التنظيم

والحضور في الجموع العامة سيجعلهم يخسرون إلى الأبد إطارهم المحصن لهم.

من أسباب هذه الوضعية أيضا التقليل من أهمية التقدم الذي تم تحقيقه في وضعية الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد منذ 2017، كانت ضمن الملف المطلبي الذي تم رفعه سنة 2019. هذه المطالب التي تم تحقيقها هي بفضل نضالات الأساتذة والأطر ولم تكن لتتحقق لو التزمنا الصمت، بل كان لتزيد وضعيتنا سوءاً. فكل مطلب يُنتزع هو بمثابة شحن إضافي للعزائم وتجديد اليقين أن النضال ينتزع الحقوق.

لا يمكنك أيضا أن تبقى جامدا في عالم يتحرك بسرعة وتتغير معطياته. لذلك يتطلب الاستمرار فتح آفاق أوسع للنضال والحد من الفئوية والأنانية، لأن جميع المعارك تعنينا وعلينا خوضها بكل ما أوتينا من إصرار وأمل.

4* جرى انتخابك كاتبا محليا لفرع الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي بأولاد تايمة، ما دواعي الالتحاق بالعمل النقابي، بعد سنوات من النضال داخل التنسيقية الوطنية؟

للأسف الشديد يرفض أغلب الأساتذة والأطر من داخل التنسيقية خوض معارك أوسع أفقا. ويرفض قسم كبير لغة البيانات، فقط لأنها كانت تربط وضع الأساتذة والأطر بخلفياته السياسية والاقتصادية... ولأن المرحلة حساسة لا مجال فيها لقص الأظافر، لم يكن لي بد من الإلتحاق بنقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه من أجل الإسهام في مقاومة هذه التراجعات (قانون حظر الإضراب، تخريب صناديق التقاعد، تفكيك النظام الأساسي للوظيفة العمومية...)، وهي الأقرب للالتزام بالجماهيرية من غيرها حسب تقديري، والأكثر حرصا على الالتصاق بقرار الشغيلة.

5* عرفت فترة ما بعد الحراك التحاقا كثيفا لمناضلين- ات من التنسيقية الوطنية لأساتذة- ات التعاقد المفروض. كيف يمكن أن يساهم هذا الالتحاق في تطوير العمل النقابي بالمغرب؟

كما أكدت سابقا أن أهم ما يمكن استخلاصه من تجربة التنسيقية الوطنية هو التمسك بقرار القواعد وجعلهم يملكون قرارهم دون وصاية... وهنا تأتي الإضافة التي يمكن أن يعطيها مناضلوا التنسيقية الوطنية داخل النقابات، فكما تعلمون البيروقراطية جعلت الشغيلة تتهرب من العمل النقابي وتشكك في كل من يدخله، الحل الوحيد لهذا العزوف هو عودة القرار إلى المعنيين، وألا تعقد الاتفاقات الحزبية على حساب معاناتهم. لكن الأمر يتطلب من مناضلي التنسيقية التمسك بنفس المبدئ والبحث عن إمكانيات تحقيقها..

ما استغربه حقيقة هو هجوم بعض المناضلين الذي اشتركنا معهم سنوات من النضال الميداني قبل التنظيمي على اختيارنا المشاركة في معارك ضد قانون حظر الإضراب وتخريب صناديق التقاعد، في حين أننا نعجز كتنسيقية خوضها!

الواقع أن البعض يقدس التنظيم ولا يتخيل حياته دونه، ويتناسى أنه حلقة من مسلسل تاريخ الشعب المغربي الذي يصنع لنفسه دوما مجالات لمقاومة السياسات اللاشعبية، وتبقى وسيلة لا هدفا في حد ذاتها... مع العلم أنني شخصيا كنت أدافع بشراسة على تعديل الورقة التنظيمية وتضمينها بندا يمنع إزدواجية الانتماء، لكن الأغلبية بمن فيهم من يهاجمنا اليوم كان ضد هذا البند...

أخيرا؛ قرار استمرار التنسيقية من عدمه هو قرار الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد... لأن استمرارها مشروط بإعادة بناء الملف المطلبي وتغيير التصور المؤطِّر للدفاع عن الوظيفة العمومية، وكذلك الاستعداد للمشاركة في معارك أوسع تعنى بها كل الشغيلة التعليمية وعموم الموظفين والعمال... وهذا لن يتم إلا بعودة الجموع العامة الناجحة التي كانت المحرك الأساسي للإطار وعلامة على إيمان الأساتذة والأطر به وبالمعارك العادلة التي تنتظرهم.

تنسيقة التعاقد المفروض : بعد سبع سنوات من النضال

(حوار مع رجاء برهمان)

في مارس 2025 حلت ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوار مع رجاء برهمان- التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد وأطر الدعم- مديرية الصويرة.

1* ما القيمة المضافة للتنسيقية الوطنية لنضال شغيلة التعليم؟

دخلت تنسيقيتُنا تاريخ نضال الشغيلة من بابه الواسع. لا أحد يستطيع أن ينكر ما خلفته سبع سنوات من نضال الأساتذة والأستاذات من مكاسب دروس قيِّمة.

طيلة سنوات شكلنا الكتيبة الأمامية في جيش المتضررين- ات من السياسات التخريبية التي تنهجها الدولة، وكانت استماتتنا في الشارع بمثابة نفير حرب، ودقَّ نضالُنا ناقوسَ خطر الإجهاز على ما تبقى من مكاسب الشعب المغربي وعلى رأسها المدرسة والوظيفة العموميتين (مجانية التعليم، مخطط التقاعد، قانون الإضراب...).

لعبت تنسيقيناة وما أبان عنه الأساتذة- ات من صمود وقتالية وطول نَفَسٍ وفرض ممارسة حق الإضراب، دورا في إعادة الثقة للإضراب كوسيلة لانتزاع المطالب والحقوق المشروعة، وحفزت الانفلات من قبضة البيروقراطيات النقابية التي جعلت من الإضراب «أبغضَ الحلال»، لا تلجأ إليه إلا حين تغلق الوزارة باب الحوار.

ساهم جزء مهم ممن تكون داخل تنسقية المفروض عليهم-هن التعاقد في نقل أساليب نضالاتها وإرثها النضالي والتنظيمي إلى حراك التعليم الأخير (التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس).

أحيت التنسيقية تقاليد عمالية قديمة وهي الجموع العامة حيث يُقرِّر الشغيلة خطواتهم- هن النضالية يضعون أجهزة تنظيمهم- هن تحت رقابتهم- هن. رغم تراجع هذه التقاليد تحث تأثير شدة قمع الدولة ونقل الفاسد من الممارسات البيروقراطية إلى التنسيقية من طرف أنصار القيادات البيروقراطية وأطراف سياسية أخرى.

أوضحت معركة شغيلة التعاقد المفروض الدور المنوط بشغيلة التعليم في مقاومة سياسات الدولة وضرورة التصدي لها بقوة النضال الوحدوي مع باقي الشغيلة، حيث تشكل الشغيلة التعليمية أكبر نسبة من موظفي- ات الدولة. وأن انتصار المعركة ضد مخطط التعاقد سيعني إجهاض مخطط الدولة لتعميمه على الرسميين-ات وباقي القطاعات، ولو انضمَّ الشغيلة النظاميون- ات إلى نضالات المفروض عليهم- هن التعاقد، منذ البداية، لما تمكنت الدولة من تمرير نظام المآسي بصيغته الحالية.

كل هذا يجعل الرهان على تقوية التنسيقية ممكنا وقابلا للتحقق بشكل فعلي فقط يستلزم التفاف المفروض عليهم التعاقد حول إطارهم بدل البحث عن بدائل عبرت عن خذلانها لروح المعارك بشكل دائم، خصوصا وأن الديمقراطية الممكن ممارستها في تدبير المعركة داخل تنظيم المفروض عليهم التعاقد يجعله اطارا مناضلا يراهَن عليه وله من التضحيات ما لا ينكره إلا جاحد أو حاقد وعلى رأس هذه التضحيات دماء الشهيد عبد الله حجيلي.

www.almounadila.info
web.facebook.com/JournalAlmounadila2
عنوان المراسلة: B.P 1378, Agadir , MAROC
الهاتف: Tel (002126)6.41.49.80.60
البريد الإليكتروني: mounadila2004@yahoo.fr

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)

4 فبراير، 2025

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوار مع الأستاذة صفية كجي مناضلة التنسيقية- جهة الدار البيضاء سطات.

1* بعد سبع سنوات من تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد، ما الإضافة التي شكلتها هذه التنسيقية في نضال شغيلة التعليم؟

التنسيقية الوطنية للاساتذة- ات وأطر الدعم الذين فرض عليهم التقاعد تتواجد بالساحة النضالية منذ تأسيسها في 4 مارس 2018، وكان أول شكل نضالي وطني خاضه هذا الاطار هو الإنزال الوطني الناجح في 6 ماي من نفس السنة بمدينة الرباط.

إضافة إلى خوضها عدة أشكال ومعارك نضالية قوية، كان أبرزها معركة عدم مسك نقاط المراقبة المستمرة (نهاية 2023 بداية 2024) التي شكلت منعطفا في مسار التنسيقية بين المؤيد والمعارض، الخطوة لها تأثير كبير بتوصل مجموعة من المناضلين- ات بتوقيفات عن العمل ومجالس تأديبية.

منذ بداية الحديث عن النظام الأساسي الجديد عبرت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد عن رفضها لهذا النظام بصيغته المشوهة الأولى عبر بياناتها الوطنية، وكذلك الخرجات الإعلامية للجنة الإعلام الوطنية، وأيضا عبر رفضها دعوة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المشاركة في جلسات الحوار الخاصة بصياغة النظام الاساسي الجديد، لماكان يشوبه من فئوية وتمييز بين فئة موظفي الوزارة والمفروض عليهم التعاقد.

في ظل هذا الرفض للنظام الاساسي من طرف التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم التعاقد، وكونها إطارا جماهيريا مدافعا عن الوظيفة والمدرسة العمومية، ودعوتها منذ بداية تأسيسها إلى توحيد نضالات شغيلة التعليم، والتي عبرت عنها بتوجيه مجموعة من المراسلات إلى الهيئات النقابية والسياسية والتنسيقات المناضلة وعقد مجموعة من اللقاءات بخصوص هذا الأمر.

وفي هذا السياق وفي خضم االاستياء الذي خلفه صدور النظام الأساسي في أوساط شغيلة التعليم في بدايته، وبفضل التجربة النضالية لهذا الإطار سارع إلى الانخراط في تنسيق وطني يضم تنظيمات مختلفة. حاولت التنسيقية منذ بداية انخراطها في هذا التنسيق توجيه بوصلة النضال والنقاش الذي كان سائدا آنذاك بحكم تجربة ست سنوات من النضال وما راكمته التنسيقية من تواجدها بالساحة النضالية وأشكالها النضالية النوعية التي خاضتها وما تعرض له مناضلوها من قمع وتوقيف ومتابعات... إلخ، إلا أن الامور لم تسر كما كان منتظر واختلّت موازين القوى، خصوصا عندما أقدمت الدولة على خطوة الزيادة في أجور الشغيلة وتوجيه الإعلان للحديث عن الأمر كأنه أبرز مطالب الشغيلة، بالإضافة إلى التوقيفات التي كان لها الوقع الكبير على مناضلي ومناضلات هذا الإطار ونالو منها حصة كبيرة.

2* ما المكاسب التي حققتها التنسيقية وما المتبقي؟

منذ تأسيسها في 4 مارس 2018 رفعت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد شعار الدفاع عن الوظيفة والمدرسة العموميتين، وخاضت معاركا بطولية مكنتها من تحقيق انتصارات ومطالب والمتمثلة أساسا في:

– اعتراف الدولة بالتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد كممثل شرعي لهذه الفئة والجلوس معها على طاولة الحوار؛

– وقف نزيف الطرد بعد طرد أستاذ زاكورة وأستاذ بولمان، والذي كان شرارة انطلاق هذا ا طار؛

– التراجع عن ملحقات العقود العقود بعد الإضراب البطولي في مارس 2019؛

– إعادة الاعتبار للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد بعد كانت أسماؤهم مكتوبة بقلم الرصاص كما كان يقال للأفواج الأولى، وأيضا وسط زملائهم من الرسميين؛

– التراجع عن العقد الملغوم الذي وقعته الأفواج الأولى؛

– الحركة الوطنية دون شرط أو قيد لجميع المفروض عليهم التعاقد؛

– السماح باجتياز المباريات؛

– تحويل الانخراط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد rcar إلى الصندوق الوطني للتقاعد cmr؛

– التراجع عن التمييز الذي كان يشوب النظام الأساسي في صيغته الأولى؛

– اجتياز الفوجين الأولين (2016 و2017) لامتحان الكفاءة المهنية وتحقيق مجموعة من المناضلين الترقية في الدرجة؛

هذه معظم ما جرى تحقيقه وانتزاعه من حقوق من طرف التنسيقية الوطنية للاساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد.

ولكن رغم كل هذه المكاسب الكبيرة إلا أن ملف التعاقد لم يحل في شموليته، والمتمثل أساسا في خلق مناصب مالية في إطار قانون المالية ضمن ميزانية الموظفين العموميين بوزارة التربية الوطنية.

3* تشكل النساء النسبة الأعظم من شغيلة القطاع. ما رأيك حول ما يُتداوَل من أن هذا التأنيث متعمَّد من طرف الدولة لأن النساء مستسلمات ومطواعات؟

لا يمكن القول بأن تأنيث القطاع سببه هو كون النساء مستسلمات ومطواعات، لأن الحراك التعليمي الأخير أثبت العكس وذلك بالانخراط الكبير للنساء العاملات في قطاع التعليم في جميع المعارك والأشكال

الأساتذة والأستاذات، ثم إخلاء سبيل البعض والإحتفاظ بعشرة منا، ليطول اعتقالنا ليومين، جرى التعمد خلالها تأخير إمدادنا بالطعام وحرماننا من الحصول على الرعاية الطبية (نظرا للطريقة التي جرى بها اعتقالنا)، إضافة إلى زجنا مع معتقلي الحق العام... لتتم متابعتنا بملفات جاهزة ومطبوخة سلفا، ونُقدَّم بعدها أمام المحكمة بتهم جنائية ملفقة، توالت بعدها أشواط ماراطونية لمحاكمات صورية استمرت لما يزيد عن السنتين، ليصدر في حق كل واحد منا حكما بسنة موقوفة التنفيذ.

إعتقال الأكيد أن الهدف منه هو إقبار المعركة والمزيد من ا تضييق على المفروض عليهم التعاقد.

3* تشكل الإناث أغلبية شغيلة القطاع. هناك رأي شائع يقول بأن الدولة قامت بتأنيث القطاع لأن النساء مطواعات. ما رأيك في ذلك في ضوء تجربتك النضالية داخل قطاع التعليم؟

صحيح أن نسبة العاملين بالقطاع من إناث تفوق نسبة الذكور، حسب المعطيات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية.

وفي رأيي، هذا مرتبط بتطور البنية الديمغرافية للمجتمع المغربي. فحسب آخر إحصائيات تفوق نسبة الإناث نسبة الذكور، فماذا إذا قمنا بإحصاء نسبة الحاصلين على الشواهد إناثا وذكورا؟ والذين يتقدمون لإجتياز المباراة إناثا وذكورا؟ فهل ستستقيم مقارنتنا؟

أما تناول هذا الطرح خارج سياقاته المتعددة فهو يهدف إلى تحوير البوصلة عن نقاش أهم وهو قرار تسقيف السن وحرمان العديد من حاملي الشواهد رجالا ونساء على حد سواء من حقهم في الشغل.

وهو كذلك محاولة للضرب في نضالية الأستاذات، فتجربة المفروض عليهم التعاقد خير دليل على ذلك، حيث انخرطت الأستاذات في المعركة منذ بدايتها بكل كفاحية و مبدئية سواء من حيث تحمل المسؤولية التنظيمية أو من خلال تجسيد الخطوات النضالية. كما أنهن أدين ضريبة المعركة (اقتطاعات، اعتقالات، محاكمات، توقيفات، قمع،...). ورغم تضحياتهن الجسام إلا أنهن واصلن النضال ولا أحد يستطيع إنكار ذلك.

4* هل في الملفات المطلبية للتنسيقية مطالب تخص الأستاذات كنساء؟ إذا كان الجواب «لا» فلماذا؟

الملفات المطلبية للتنسيقية هي ملفات مشتركة بين نساء ورجال التعليم، تحت ملف مطلبي عام يرتبط جوهريا بالمطلب الذي تأسس عليه هذا الإطار وهو إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية و الحفاظ على مكتسبات الشغيلة التعليمية التي حصنتها بتضحيات جسام.

5* بعد سبع سنوات من النضال، كيف تقيمون وضع التنسيقية الوطنية اليوم؟ وهل لا يزال لها مستقبل بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

الحركة النضالية عموما دائما تتأرجح بين المد والجزر. وقطاع التعليم بصفته حقلا للصراع تعتمله كذلك ذات ا يكانيزمات، فواقع الحال يظهر أن نضالات الأساتذة بهذا القطاع تشهد ركودا بعد حراك السنة الماضية، بعد أن حققت بعض المكتسبات بفضل نضالها إلا أن أخرى ظلت عالقة وعلى رأسها مطالب المفروض عليهم التعاقد، وبالتالي فالتناقض والصراع لا يزالان قائمين.

ومن داخل هذا المشهد على اعتبار أن التنسيقية هي المُعبر عن مطامح فئة المفروض عليهم التعاقد وجب عليها القيام بتقييمات فعلية إلى جانب باقي فسيفساء التنظيمات والإطارات المناضلة داخل القطاع، وأكيد يستلزمها إعادة بناء معركتها بشكل أقوى ليواصل المفروض عليهم التعاقد المطالبة بحقهم العادل في الإدماج إلى جانب مواجهة باقي الهجومات التي تستهدف المدرسة والوظيفة العموميتن وعلى رأسها النظام الأساسي الجديد وكذلك قانون تجريم الإضراب، التي تستهدف المدرسة و الوظيفة.

تنسيقة التعاقد المفروض : بعد سبع سنوات من النضال

(حوار مع الزهرة سمري ، 10 مارس، 2025)

حلّت ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوارات مع مناضلي ومناضلات التنسيقية طيلة الشهر السابق. في هذا العدد ننشر حوارا مع المناضلة الزهرة سمري عضو سابق في المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد.

1* هل لك أن تحدثينا عن تجربتك داخل التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد؟

بخصوص تجربتي بالتنسيقية يمكن القول بأنها بالدرجة الأولى نتاجٌ لواقعي الاجتماعي كغيري من أبناء الشعب الذين ولجوا مهنة التعليم، ليصطدموا بإجهاز آخر على مكتسباتهم عبر تبني الدولة لسياسة التعاقد بقطاع التعليم لتدق به آخر مسمار في نعش الوظيفة والمدرسة العموميتين وفية بذلك لإملاءات صندوق النقد الدولي.

فما كان لي إلا الإنخراط في صفوف التنسيقية الوطنية للأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد إيمانا مني بضرورة العمل المنظم وأن لا مُعبر حقيقي عن مطامح هذه الفئة سوى هذا الإطار.

إطار خضت من داخله أشكالا نضاليا كأستاذة متدربة من داخل المركز الجهوي لمهن للتربية والتكوين بطنجة وكأستاذة منخرطة في تجسيد الخطوات النضالية، ومساهمة في التعبئة والنقاش. فضلا عن المهام التنظيمية التي اضطلعت بها كعضو في المكتب الجهوي لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة ومنسقة إقليمية لمديرية طنجة- أصيلة. وطبعا هذه الصفة التنظيمية استوجبت حضوري للمجالس الوطنية ومواكبة كافة المهام من داخل الهياكل.

2* سبق وتعرضت للاعتقال؟ ما سياق ذلك؟ وكيف كانت محنة الاعتقال تلك؟

سياق الإعتقال كان في إطار خطوَة نضالية تتعلق بإنزال وطني بالرباط يومي 02 و03 مارس من سنة 2023 تلبية لنداء إطارنا العتيد التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم التعاقد واستمرارا في معركة هذه الفئة التي بدأت منذ 2018.

أما بالنسبة لتجربة الإعتقال فقد ابتدأت بالهجوم على الشكل النضالي السلمي أمام مقر الوزارة الوصية على القطاع وتَلته حملة من المطاردات والإعتقالات الشرسة التي شُنت يومها في صفوف العشرات من

النضالية، وأيضًا تواجدهن في الهياكل الوطنية والإقليمية للتنظيمات المناضلة، ونالت النساء إلى جانب رفاقهن من الرجال نصيبهن من العنف والتوقيفات والاعتقالات والمتابعات القضائية.

4* كيف كان وزن النساء التنسيقية؟ هل ينعكس وزنهن العددي في الهياكل والقيادة؟

منذ اللقاء التأسيسي في 4 مارس 2018 كانت النساء منخرطات بشكل مسؤول في الهياكل الوطنية والجهوية والإقليمية، وكان عدد لا بأس به من المناضلات يتحملن مسؤولية التنسيق على مستوى الأقاليم، وكانت النساء دائما منخرطات في الأشكال النضالية ومتواجدات بقوة في الصفوف الأمامية، وتعرضن بدورهن للتعنيف وقُدمت في حقهن شكايات، وتم توقيفهن واعتقالهم ومتابعتهن بتهم جنائية إلى جانب رفاقهن من داخل تنسيقية المفروض عليهم التعاقد.

5* هل سبق وطُرحت مطالب خاصة بالأستاذات كنساء في الملف المطلبي للتنسيقية؟ إن كان الجواب لا: فما تفسير ذلك؟ وما السبيل لدمج مطالب الأستاذ كنساء في ملف التنسيقية المطلبي؟

الملف المطلبي للتنسيقية الوطنية للاساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد كان شاملا لمطالب فئة كانت تعاني التهميش والإقصاء داخل القطاع، وكان الهدف الأساسي هو صون الكرامة والقيمة الاعتبارية لشغيلة التعليم داخل المجتمع المغربي، وكذلك الدفاع عن حق أبناء الوطن في وظيفة عمومية كما نص عليها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الصادر سنة 1985.

والتنسيقية منذ بداية تأسيسها عملت هياكلها الوطنية على تسطير ملف مطلبي شامل في شقيه الديمقراطي والنقابي، ولم يطرح يوما تجزيئ المطالب أو محاولة خلق فئات أو التمييز حسب الجنس داخل الإطار، فكل المفروض عليهم- هن التعاقد نساء ورجال كان لهم مطلب واضح يتجلى في إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية صونا للكرامة.

www.almounadila.info
web.facebook.com/JournalAlmounadila2
عنوان المراسلة: B.P 1378, Agadir , MAROC
الهاتف: Tel (002126)6.41.49.80.60
البريد ا ليكتروني: mounadila2004@yahoo.fr

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)

6 فبراير، 2025

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة-ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوار مع محمد بولنوار منسق سابق للتنسيقية- مديرية خنيفرة.

بعد مرور سبع سنوات من تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد. ما وضع هذا الإطار حاليا؟

التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، وكأي إطار فئوي لا يملك المنتمون إليه نفس المرجعيات الفكرية والسياسية والإيديولوجية، كان من المتوقع انهياره قبل اليوم بسنوات، وبقاء الإطار إلى اليوم لم يكن سهلا بالنظر إلى طبيعة الفئة المعنية من جهة ولحجم التحديات والمنعطفات التي مر منها، من جهة أخرى. ناهيك عن حجم الضغط المضاد الذي واجهته وما تزال تواجهه التنسيقية إلى اليوم، في عزلة تامة عبر المحاكمات الصورية الماراطونية التي تتعرض لها مناضلات ومناضلي التنسيقية منذ 2021 إلى اليوم، بينما تقف باقي الإطارات والتنسيقيات موقف حياد فاضح لا يخدم سوى مصالح الجلاد، وكذلك التوقيفات الانتقامية والاستنزاف المادي عبر السرقات التي تعرضت لها أجور الأساتذة على مر السنوات.

اليوم، واقع التنسيقية هو مرحلة من الجزر النضالي الحاد، اللهم بعض البيانات التنديدية تزامنا مع كل شوط من أشواط المحاكمات، والتي نحيي بالمناسبة الأشخاص القابضين على جمرة الاستمرار في زمن التخلي.

كيف كان تدخل التنسيقية طيلة إعداد الدولة للنظام الأساسي الجديد؟

التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد كانت من الإطارات السباقة إلى فضح وكشف ما كانت تتستر عنه القيادات النقابية بمعية الدولة، وقد كان موقف مقاطعة الحوار موقفا سليما، بالرغم من كل ما شابهُ من انتقادات ولوم، حتى من طرف المفروض عليهم التعاقد أنفسهم، إلا أن هذا الموقف قد كان له وقع كبير في ما بعد خلال معركة سنة 2023، فقد فهم الجميع خطورة الانجرار مع موجة «الحوار» وحسن النية وما إلى ذلك، في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن المطلب

5. الإرهاق والاستنزاف النفسي والمعيشي

مع استمرار الاحتجاجات لعدة سنوات دون تحقيق تقدم ملموس، بدأ العديد من الأساتذة يشعرون بالإرهاق، خاصة مع:

- تزايد الأعباء المالية بسبب الإضرابات المستمرة والسرقات من الأجور؛

- ضغط الأسر والحياة اليومية، حيث أصبح الكثير منهم يبحثون عن الاستقرار بدلاً من الاستمرار في الاحتجاجات المفتوحة؛

- الشعور بالإحباط بسبب عدم وجود حلول قريبة أو استجابة قوية من الحكومة.

6. ضعف التأثير الإعلامي

رغم أن قضية الأساتذة كانت تحظى ببعض التغطية الإعلامية، إلا أن الإعلام الرسمي والموجه حاول تقليل تأثيرها عبر:

- التركيز على الأضرار التي تسببها الإضرابات للتلاميذ وأسرهم بدل تسليط الضوء على مطالب الأساتذة؛

- تقديم الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد على أنهم «يرفضون العمل» بدلاً من كونهم يطالبون بحقوق مشروعة؛

- استضافة شخصيات محسوبة على الحكومة لتبرير التعاقد وتقديمه كحل عملي وإقصاء التنسيقية أوتقليص وجهة نظرها في الإعلام العمومي.

7. غياب استراتيجية واضحة وطويلة الأمد

رغم أن هدف التنسيقية كان واضحًا (الإدماج في الوظيفة العمومية)، إلا أن وسائل تحقيقه لم تكن دائمًا متماسكة.

في بعض الأحيان، كانت التنسيقية تدعو إلى إضرابات طويلة وخطوات نضالية تغامر فيها (معركة النقط) إنزالات وطنية إبان الحجر الحقوقي تم استغلالها للاعتقال والتعنيف الممنهج... دون استراتيجية بديلة عند فشلها.

يرى البعض أنه لم تستثمر التنسيقية بشكل كافٍ في الحوار مع الجهات الرسمية، مما جعلها تبدو وكأنها ترفض كل الحلول.

لم يتم تطوير خطط بديلة لمواجهة التحديات، مثل تعزيز دعم الجماهير الشعبية أو تقديم مبادرات سياسية لتسليط الضوء على خطورة التعاقد.

المناضلة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

أن تستبدل بتنظيم أخر أو وجهة أخرى. لم تحسم هذه الأهداف الاستراتيجية في نظري؛

- انسحاب بعض الأعضاء وتراجع الزخم الاحتجاجي في صفوف الأساتذة خصوصا الأفواج الأولى، بالإضافة إلى أن أغلب الأفواج الجديدة لم تنخرط بقوة في نضالات التنسيقية؛

- أغلب الأساتذة والأستاذات انخرطوا في نضال التنسيقية بعد إحساسهم بخطورة التعاقد على استقرارهم الوظيفي وشاشة وضعيتهم المهنية خصوصا بعد طرد أستاذين -التعاقد فرض في 2016 التنسيقية تشكلت سنة -2018 وليس عن وعي ورغبة في الدفاع عن المدرسة والوظيفة العمومية لدى أغلب القواعد؛

2. القمع والتضييق المسلط على نضالات التنسيقية

واجهت احتجاجات الأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد قمعًا أمنيًا شديدًا، تمثل في:

- اغتيال ا د عبد الله حجيلي؛

- تفريق المظاهرات بالقوة واعتقال عدد من الأساتذة والأستاذات بالإضافة للعديد من الإصابات والعاهات المستديمة جراء التدخلات القمعية؛

- مسلسل محاكمات طويل لعدد من الأساتذة والأستاذات وتوزيع سنوات من السجن الموقوف التنفيذ (3 أشهر نافذة لأحدى الأستاذات)؛

- توقيفات مؤقتة عن العمل وتهديدات بالفصل لعديد من الأساتذة والأستاذات وخصوصا المنسقين والفاعلين في هياكل التنسيقية.

جعلت هذه الإجراءات علت العديد من الأساتذة يتراجعون عن المشاركة خوفًا من العواقب الشخصية والمهنية.

3. ضعف الدعم النقابي والسياسي

رغم أن بعض النقابات دعمت التنسيقية في البداية، إلا أن هذا الدعم لم يكن قوياً بما يكفي. أسباب ذلك تشمل:

- تباين المواقف بين النقابات، حيث فضّل بعضها الحوار مع الحكومة بدلاً من التصعيد؛

- مخاوف النقابات من فقدان شرعيتها إذا سيطرت ا نسيقية على الملف؛

- عدم وجود غطاء سياسي قوي يدافع عن ملف الأساتذة في مواجهة الدولة والحكومة.

4. استراتيجية الدولة في الاحتواء والتماطل

تبنت الدولة استراتيجية ذكية لاحتواء الحركة، من خلال:

- تقديم وعود بحلول تدريجية، مثل إدماج الأساتذة في «أكاديميات جهوية» بدل الترسيم في الوظيفة العمومية؛

- استخدام سياسة الوقت لاستنزاف الحراك، حيث كلما طالت مدة الاحتجاج، زاد عدد المنهكين واليائسين؛

- تمرير قوانين جديدة تجعل نظام التعاقد أمرًا واقعًا لا رجعة فيه، مثل نظام «الوظيفة الجهوية»؛

- تمطيط الزمن السياسي وقتل الحركة وتفتيتها وتشتيت مطالبها.

الأساسي للمفروض عليهم التعاقد لا يقبل الحوار إلا في كيفية تنزيله، أما أنصاف الحلول فغير واردة لا شكلا ولا مضمونا، على النقيض تماما مما يحاول بعض القياديين النقابين ومن ابتلعوا الطعم من المفروض عليهم التعاقد المنخرطين معهم، الترويج له عبر أكذوبة الإدماج ا تشريعي والإدماج المالي... والحقيقة أن جوهر التعاقد قائم إلى اليوم (إقبار الوظيفة العمومية في قطاع التعليم انصياعا لتوصيات المؤسسات الإمبريالية العالمية).

ما كان دور التنسيقية في حراك التعليم 2023؟

خاضت التنسيقية، بل وقادت التنسيق الوطني بكل جرأة، سواء اتفقنا مع طريقة تدبير المعركة في شموليتها أو اختلفنا، وإن كان هناك من إيجابيات في النظام الأساسي فذلك بفضل العمل الإعلامي الجبار الذي قام به مناضلو ومناضلات التنسيقية الوطنية التي فضحت الكوارث التي كانت ستمر في النسخة الأولى بل وحتى في ما جرى الاتفاق حوله في محضر 14 يناير 2023 عبر اللجة التقنية، بالرغم من كون التنسيقية كانت وقتئذ قد خرجت لتوها من معركة مقاطعة تسليم النقط الطاحنة التي أنهكت الكثير من الطاقات النضالية وجعلتها تتوارى عن الأنظار. (هذا جانب آخر من الجوانب التي أدت بالتنسيقية إلى مرحلة السبات هذه).

القانون التكبيلي لحق الإضراب هجوم خطير: ما موقع التنسيقية في النضال ضده، وفي المبادرات القائمة (الجبهات)؟

على الرغم من كون التنسيقية الآن خارج الجبهتين، إلا أن موقفها كان واضحا منذ البداية وما يزال؛ وهو رفض أي نقاش يفضي إلى تقييد حق الإضراب، والبيان الأخير كان واضحا في هذا الباب. تبقى مسألة الانخراط في الخطوات الميدانية من عدمها مرتبطة بمخرجات الجموع العامة، التي تسير ببطء مع الأسف بالنظر للإكراهات التي سلف ذكرها.

تجدر الإشارة إلى أن التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، كانت قد حذرت في بداية الحراك التعليمي 2023 من مغبة السقوط في مستنقع الاستنزاف وكان الكثير من الأصوات يدعو إلى تدبير المعركة بما لا يفقد الشغيلة وهجها وتأهبها، استعدادا لهذه المحطات بالذات (قانون الإضراب، التقاعد وصناديق الضمان الاجتماعي...).

طيلة تواجد التنسيقية، كان هناك نقاش وسجال حول از دواجية الانتماء إلى التنسيقية والنقابة: هل بالإمكان أن يساهم الانخراط الواسع لمفروض عليهم- هن التعاقد في النقابات وتولي مسؤوليات تنظيمية في تطوير العمل النقابي في قطاع التعليم؟

أولا نقاش الازدواجية لم يظهر إلا في المرحلة ما بعد أبريل 2019، ولم يكن بالتسطيح الذي أضحى عليه مؤخرا. أتذكر أننا خلال المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 4 مارس 2018 وقفنا جميعا وصرحنا بانتمائنا النقابي والحزبي... دون أي تحفظات، ليظل المحدد للانتماء للتنسيقية هو الموقفُ من التعاقد وممارسة فكر التنسيقية من داخل القطاع.

ما حدث هو أن بعض قاصري الفهم للعمل النقابي طفوا للسطح في مرحلة من مراحل الجزر النضالي للتنسيقية فطفى معهم فهمهم المغلوط هذا. فمن يفهم النقابة امتيازا ومجالا للاختباء والبحث عن التكليفات المشبوهة مقابل بطاقة الانخراط، لا يمكن أن يستوعب كنه وأهمية العمل النقابي ووجود النقابة بالأساس كإطار، بِغض النظر عن طبيعة قيادتها أمناضلة أم بيروقراطية منبطحة.

والغريب هو أن نجد من كانوا يسوقون لهذا الفهم المغلوط-المغالط هم أول من هرول يتهافت للارتماء على المكاتب النقابية، تاركين خلف ظهورهم كل ما كالوه للمناضلين المنتمين نقابيا من تهم وتحاملات.

أما في ما يخص السؤال، فلا شك أن التجارب التي مر منها المفروض عليهم التعاقد، خاصة من تحملوا المسؤولية التنظيمية داخل التنسيقية، ستعود بالإيجاب على العمل النقابي داخل القطاع، شريطة أن يظل هؤلاء المناضلون والمناضلات على نفس منوال اليقظة والفطنة ضد الممارسات البيروقراطية، وأن يظلوا صامدين في وجهها حتى تتغير.

لا أعتقد أن المجلس الوطني سيظل على نفس الموقف ولا الأساتذة سيجسدون هذا الموقف إذا صدر، لأن علة الموقف كانت إسقاط الفئوية داخل الفئة ذاتها، أما وقد باتت اللجان متساوية الأعضاء تمثل الجميع فلا أرى سببا لمقاطعة الانتخابات المهنية. وحتى لو تمت المقاطعة بنسبة 100% من المفروض عليهم التعاقد فالتمثيلية قائمة بتصويت باقي الشغيلة، ما يعني لا جدوى من الموقف، اللهم إن كان للاستهلاك الإعلامي، في تقديري الخاص.

في سياق هذه المستجدات (النظام الأساسي الجديد، تمرير قانون الإضراب، الانخراط في النقابات): كيف ترى مستقبل تنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد؟

أعتقد أن الإطار سيظل قائما، ربما ليس بنفس الوهج، ولا بنفس النسق النضالي السابق، ولكنه سيظل قائما بالنظر للضحايا الحاليين والمحتملين أيضا.

www.almounadila.info
web.facebook.com/JournalAlmounadila2
عنوان المراسلة: B.P 1378, Agadir , MAROC
الهاتف: Tel (002126)6.41.49.80.60
البريد الإليكتروني: mounadila2004@yahoo.fr

لماذا لم تحقق تنسيقية المفروض عليهم التعاقد مطلب الإدماج بعد؟

3 مارس، 2025

تفصلنا أيام على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، ننشر هذا المقال للأستاذ أحمد الركّيبي- عضو سابق في المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، والكاتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي كَليميم.

التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد كانت من أبرز الحركات الاحتجاجية في المغرب خلال السنوات الأخيرة، لكنها لم تنجح في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو الإدماج في الوظيفة العمومية. لعدة أسباب ذاتية وموضوعية

1. الانقسامات الداخلية والصراعات التنظيمية

من بين أكبر المشاكل التي واجهت التنسيقية هي الخلافات الداخلية بين أعضائها. فقد ظهرت عدة تيارات داخل التنسيقية، واختلاف الرؤى والتصورات والمسارات النضالية الكفيلة بإسقاط مخطط التعاقد وهذا التباين العميق جعل البعض يتمسك بأفكاره ويعتبرها صوابا لا صواب غيره، والآخرون غالبا ما يعتبرون ذلك وصاية على الأساتذة ويتحججون بضرورة إيصال صوت القواعد وليس الأفكار الشخصية لبعض المنسقين. فبعض هذه التيارات يؤمن بالتصعيد المستمر ولا تفاوض مع الدولة إلا على أرضية الإدماج في الوظيفة العمومية (رغم اختلاف أعضاءالمجلس الوطني حتى حول هذا الأمر» ما هو الإدماج في الوظيفة العمومية وكيف سيتم؟)، بينما يرى آخرون ضرورة التفاوض مع الحكومة وجلب ما يمكن تحقيقه من نقاط في الملف المطلبي. هذا الانقسام أدى إلى:

- تشتت الجهود وفقدان وحدة الصف؛

- صعوبة اتخاذ قرارات حاسمة بشأن خطوات النضال القادمة؛

- تباين الرؤى حول لغة البيانات والموقف من النقابات والأحزاب والحوار وانخراط الأساتذة في النقابات؛

- عدم تحديد موقع التنسيقية في الدفاع عن الوظيفة العمومية هل تعتبر نفسها بديلا عن النقابات؟ أم أداة تجمع الأساتذة باختلاف انتماءاتهم الأديولوجية والسياسية حول ملف واحد؟ أم بديلا جذريا يجب التمسك به وتطويره ليحل محل باقي التنظيمات كمُعبر واحد ووحيد ومدافع واحد ووحيد عن الوظيفة العمومية وإسقاط التعاقد. أم أنها تنسيقية وأداة نضالية خاضعة للتقييم والنقد والتغيير وحتى

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع حميمي الحسين)

13 فبراير، 2025

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل-ة حوار مع حميمي الحسين عضو مكتب سابق مديرية خنيفرة.

1* هل لك أن تقدم لنا تقييما موجزا لسبع سنوات من نضال التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد ؟

جاء تأسيس التنسيقية إجابة موضوعية رافضة لنظام سخرة خارج ضوابط التشغيل في المرافق العامة الذي حاولت الدولة تكريسه في قطاع حيوي واستراتيجي. وكأي إطار مر من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التواجد والتأثير الميدانيين عرفت التنسيقية مدا وجزرا في نضال الأساتذة م. ع. ت من أجل مطلبهم الأساسي: الإدماج في الوظيفية العمومية بمنصب مالي ممركز يُوفِّر كل الضمانات القانونية للموظف العمومي.

كانت الشرارة الأولى الانتفاضة ضد ملحقات العقود المكّرسة لواقع السخرة ومعركة التصدي التي استتشهد فيها أب التنسيقية عبد الله حجيلي. وعلى الرغم من أنها ثبتت أقدام الإطار في المشهد الاحتجاجي إلا أن خيبة أمل م. ع. ت في مخرجاتها كانت كبيرة وزرعت بذور الهوة بين الأساتذة وهياكل

– السعي الدائم والمتواصل لدمج نضال الشغيلة في سيرورة نضال الطبقة العاملة.

3* منذ سنوات هناك موجة التحاقات للمفروض عليهم- هن التعاقد بالنقابات. كيف يمكن أن يساهم هذا الالتحاق في تطوير العمل النقابي؟

إن التحاق المفروض عليهم التعاقد بالنقابات لم يكن وليد لحظة معينة لكي نتحدث عن «موجة»، وعموما يمكن لهذا الالتحاق أن يعزز مكانة العمل النقابي والإطارات النقابية، من خلال انخراطهم في هياكلها التنظيمية – خصوصا وأننا نتحدث عن طاقات راكمت خبرات وتجارب مهمة- وأيضا عبر تسليط الضوء على بعض القضايا التي قد تعاني منها فئة الأساتذة والأستاذات ما بعد 2016 والتي تشكل قاعدة لا يستهان بها.

4* هل ترين أن للتنسيقية مستقبلا بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

بالنظر إلى السياق العام الذي انبثقت منه التنسيقية، وإلى الأرضية التي شكلت مطالبها، التي ما تزال عالقة وإدانة الأساتذة والأستاذات، وإلى مجريات الحوار الإجتماعي الذي تعتبر النقابات إحدى الفاعلين فيه أعتقد أنه من الممكن أن تنبلج في الأفق بوادر للتنسيقيات على الرغم من الحصار القانوني المرتقب فرضه.

www.almounadila.info
web.facebook.com/JournalAlmounadila2
عنوان المراسلة: B.P 1378, Agadir , MAROC
الهاتف: Tel (002126)6.41.49.80.60
البريد الإليكتروني: mounadila2004@yahoo.fr

الإطار. ليأتي بعدها الإنزال الوطني واعتقال المناضلين ومتابعة خمسة أفواج ليزيد من توسيع تلك الهوة. حاولت التنسيقية بعدها تصعيد خطواتها عبر خطوة الامتناع عن مسك النقط التي كانت القشة التي قسمت ظهر الإطار لتزيد تداعياتها من تعميق الشرخ في ما تبقى من الثقة.

خلاصة القول: حاولت التنسيقية تكسير حاجز الصمت والخوف دفاعا عن مطلبها الشرعي لكنها اصطدمت بمعرقلات خارجية من حلفائها الموضوعيين وداخلية من أصنامها الذين توغلوا داخل الإطار ومن عدم نجاعة تكتيكاتها ومرونتها.

2* ما المكاسب التي حققتها التنسيقية وما الذي تبقى؟

إعلاميا: اكتسبت التنسيقية صيتا إعلاميا خارجيا وعبرت من صوتها في منابر إعلامية كبرى. وداخليا عبر ندواتها ولايفاتها التي كانت محل متابعة من الخصم قبل الحليف.

نضاليا: كان لها شرف التواجد في الميدان طيلة ست سنوات دفاعا عن المدرسة العمومية وحق أبناء الشعب المغربي في وظيفة قارة مؤطرة بقانون الوظيفة العمومية.

على مستوى المطلب الرئيسي أي الإدماج في الوظيفة العمومية: لا يزال لم يتحقق رغم التضحيات الجسام لأسباب تتحمل فيها التنسيقية بعضا من المسؤولية بحكم الطبيعة التصاعدية للخطوات النضالية التي لم تراع مستوى الوعي السياسي لقاعدتها والشرخ الذي تحدثنا عنه سابقا بين القواعد والهياكل الناتج عن توالي السقوط الحر في كل الخطوات.

3* كيف كان إسهام التنسيقية في حراك شغيلة التعليم لسنة 2023؟

انخراط التنسيقية في الحراك الأستاذي الأخير جاء انسجاما مع نضالها المتواصل ضد المخططات التخريبية التي قننها النظام الأساسي أولا؛ وشريان حياة للملمة الصفوف ورصها ثانيا؛ ولإعادة الثقة بين الإطار وجماهيره ثالثا. لكن مآل المعركة أرخى بظلاله السلبية على حاضر الملف والإطار.

تمرُّس التنسيقية خلال سنواتها نضالها ضد مخطط التعاقد أكسبها مناعة وصلابة خلال الحراك التعليمي الذي كان بالنسبة لها ولقواعدها ترياق حياة لمخلفات خطوة الامتناع عن مسك النقط التي انتهت بنتيجتين بارزتين أولاهما تراجع تنسيقيتي المقصيين والزنزانة 10 في اللحظات الحاسمة من عمر المعركة؛ وثانيهما السقوط الحر للخطوة نظرا لتعنت قيادة التنسيقية في رفع الخطوة رغم كل مؤشرات فشلها لحسابات ضيقة بعيدة عن جوهر المطلب، ناتجة عن تأثيرات أصنام وديناصورات التنسيقية النتيجة توقيفات بالجملة وتواري هياكل التنسيقية عن سوداوية المخرجات كما حدث مع المتابَعين قبلا.

في ظل هذا المناخ من السخط المتبادل بين القواعد والقيادة والتحميل الضمني للمسؤولية لكل طرف، جاء الحراك التعليمي الذي انخرطت فيه التنسيقية لإحياء الروح فيها أولا؛ وللدفع بإسقاط النظام الأساسي المجحف ثانيا؛ بحكم بقايا قوتها التنظيمية ورغم تشتت مناضليها بين الاطارات (التنسيقية الموحدّة، تنسيقية الثانوي التأهيلي) إلا أنها حافظت على ريادتها وشرارتها الميدانية إلا أن انهيار وليدَيْ الأمس القريب وخذلان الحليف وتواطؤ المفاوِض عبر تجميله لمضمون النظام الأساسي عبر مقولة «خذ وناضل»، وما بينهما ناور أدى إلى السقوط الحر مرة أخرى دون أن تنال التنسيقية مطلبها الرئيسي «الإدماج في الوظيفة العمومية» وليس ترقيعا تشريعيا طبَّل له للأسف من اعتبروا حلفاء استراتيجيين.

4* ما الذي يميز التنسيقية الوطنية عن باقي إطارات نضال شغيلة التعليم(النقابات بالخصوص)؟

أعتقد أن ما يميزها هو خصوصية المطلب وارتباطه بإملاءات المؤسسات الدولية المانحة مما يفقد المسؤول الوطني حرية القرار الوطني بمعنى أن صراع التنسيقية وضراوته كان موجَّهين ضد أطراف

تنسيقة التعاقد المفروض : بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع سهام المقريني)

27 فبراير، 2025

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوار مع سهام المقريني، عضو سابق في المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للمفروض عليهم- هن التعاقد و كاتبة إقليمية للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي إقليم الدريوش.

1* ما السياق الذي تأسست فيه التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم- هن التعاقد؟ (المقصود هنا: أ) السياق السياسي لفرض مخطط التعاقد؛ و2) الوضع النقابي الذي أدى إلى ظهورها خارج الهياكل النقابية التقليدية).

إن السياق العام العام لفرض مخطط التعاقد هو سياق الإجهاز على مكتسبات الشعوب طوال الفترة التي امتدت على الأقل منذ السقوط الفعلي للاتحاد السوفياتي وما تلاه من تراجع لحركة التحرر، بالإضافة إلى الإجهاض الذي طال انتفاضة 20 فبراير 2011 التي تحل علينا ذكراه هذا الأسبوع، والذي جعل الطريق مفتوحا أمام النظام لتنزيل مخطط الإجهاز على الوظيفة العمومية خاصة وسيادة الخط البيروقراطي داخل الإطارات النقابية؛ الشيء الذي أدرك معه مناضلو- ات التنسيقية الوطنية صعوبة القيام بمهام النضال ضد هذا المخطط من داخل الإطارات النقابية. فكان الحل هو تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في استلهام ضمني لتجربة التنسيقيات خاصة تنسيقية الأستاذة المتدربين (فوج الكرامة) موسم 2015/ 2016.

2* ما الإضافة النوعية التي أضافتها التنسيقية إلى نضال شغيلة التعليم؟

أسهمت الممارسة النضالية التي بصمت عليها تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، على الرغم من علاتها، في:

– إعادة الثقة في النضال و ضرورته لتحقيق المطالب وتحصين المكتسبات؛

– إعادة القرار لجماهير الشغيلة لتقرير مصيرها من خلال الجموع العامة الموسعة والدورية مما شكل إحياء للتقاليد العمالية الصرفة؛

– إبراز البعد الكفاحي لنضال الشغيلة من خلال القدرة على الصمود في إضرابات طويلة المدى؛

– المزاوجة بين النضال الميداني والفكري من خلال عديد الإصدارات والكتابات التي قام بها مناضلو- ات التنسيقية؛

داخلية وخارجية. ما يميزها أيضا هو الكتلة البشرية الشابة التي تتميز بها قواعدها بالاندفاع والعطاء اللامحدود والشباب هو مرحلة الثورة على كل القوالب. والأكيد طبعا وحدة المصير والواقع الوظيفي غير المستقر على الرغم من تواجد كل أطياف الفكر السياسي من أقصى اليمين الى أقصى اليسار وإلى اللامنتمون سياسيا لكن للأسف لم يتم استغلال هذا الغنى الفكري.

5* هناك موجة واسعة لانخراط المفروض عليهم التعاقد داخل النقابات.... هل هناك إسهام لهؤلاء في تطوير العمل النقابي؟

انخراط م. ع. ت في النقابات ليس وليد اليوم بل هو متواجد منذ تأسيس الإطار، والمفروض أنه لا تعارُض بين غاياتهما وهي الدفاع عن الشغيلة. الخطير فيه هو عند تعارض المواقف لمن سيكون الولاء هل للتنسيقية أم للإطار النقابي، وهنا يكمن التعارض القاتل، ولعل معركتي الامتناع عن مسك النقط والنظام الأساسي الجديد أكبر شاهد على عدم ثبات التموقع.

هل سيكون لهم إسهام في العمل النقابي؟ أكيد نعم. فورة الشباب وحمل التاريخ القريب يقولان ذلك ويدعمانه، لكن هل سيُفسح لهم المجال لا اعتقد ذلك بحكم أن حتى النقابات لها أصنامها ومن يدور في فلكها من المستفيدين من الريع ا نضالي. هل ستخبو جذوة نضالهم أكيد لا شك في ذلك.

ملحوظة: أنا هنا أتحدث عن المناضلين المبدئيين. الحقيقيين وليس زمرة الانتهازيين فهؤلاء أينما وجدوا سيبقون كذلكَ وما تواجدهم في النقابات إلا لإنقاذهم من ورطة أو مشكلة قد تأتي بها الأيام.

6* كيف تتصور مستقبل التنسيقية بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

بداية أؤكد أن هاته الهرولة للانخراط النقابي هو اعتقاد ولو ضمني من طرف المنخرطين م. ع. ت أن المهام النضالية للتنسيقية قد استوفت شروطها وبالتالي كان خيارهم البحث عن مركب جديد وبآفاق جديدة.

قبل النظام الأساسي الجديد كان مسوغ النضال هو انعدام قانو يؤطرنا وأننا كمن يشتغل في السوق السوداء، بعد النظام الأساسي والتسويق له من طرف قيادات نقابية وفي مختلف المنابر الإعلامية أن مطلبنا قد استجيب له بحكم أنه يشمل قبل وما بعد 2016، هو تحايل قانوني. فمطلبنا الجوهري هو الإدماج في الوظيفة العمومية بضمانات وامتيازات القانون العام إسوة بباقي موظفي الدولة بمنصب مالي ممركز في قانون المالية تحت بند نفقات الأجور وفي كتلة الأحور ما عدا ذلك تدليس وتحايل ساهم فيه من يحملون تحاوزا الهم النقابي. بعد النظام الأساسي سيأتي الدور على قانون الإضراب والتقاعد بنفس العقلية السالفة الوصف ومزيد من تعميق مآسي الشغيلة المغربية. وما دام المطلب الأساسي (الإدماج) لم يتحقق منا طالبنا به منذ التأسيس فإن الظروف الموضوعية لاستمرار نضال التنسيقية لا يزال قائما، في الحاضر وفي المستقبل.

ما العمل؟

على التنسيقية عقد جموع عامة تنظيمية لتجديد الدماء في هياكل التنسيقية وبناء تصور جديد يراعي الواقع التنظيمي ومنسوب الثقة الشبه مفقود وتقديم من تحملوا المسؤولية لسنوات مشكورين طبعا على تضحياتهم الجسام لاستقالاتهم من كل الهياكل، لأني أعتقد جازما أنهم سيعيدون إنتاج نفس المسار وإرجاع التنسيقية لقواعدها التي تم تهريبها منها قسرا منذ معركة 2019 تحت مسمى «الفهم السليم للمعركة».

6* هناك حديث عن أن الدولة قامت بتأنيث القطاع لأن النساء مطواعات؟ هل الأمر فعلا كذلك؟

تبرير تأنيث القطاع بأن النساء مطواعات تسطيح حقيقي للنقاش وتحوير له. كما أنه لا يخلو من ميزوجينية مقيتة.

الصراع اليوم ليس ضد النساء الملتحقات بقطاع التعليم واعتبارهن «سارقات وظائف» وتزكية نعرات الهجوم عليهن ووصمهن عبر حملات من قبيل «كوزينتك/ إلى مطبخك» وغيرها. يجب توجيه الصراع بقوة وشراسة نحو من فرض التعاقد ويعمل جاهدا على إضفاء المزيد من الهشاشة. والإقبال على النساء ليس إنصافا لهن من طرف دوائر صنع القرار بل باعتبارهن يد عاملة رخيصة ويتم استغلالهن على الدوام في أكثر القطاعات شقاء وهشاشة من قبيل : العاملات الزراعيات، عاملات النسيج، العمالة المنزلية... إلخ. واليوم هناك سعي محموم ليلتحق قطاع التربية والتعليم بهذه القطاعات خاصة مع التنزيل العملي لقانون تكبيل الاضراب (التوقيفات، الاقتطاعات، العقوبات). واليوم هناك تواطؤ مكشوف بين البيروقراطيات النقابية وبين دولة الباطرونا لتجريد الطبقة العاملة من سلاحها. مما يستوجب التقاط الإشارات وحفز النضال للتصدي وحصار ا بيروقراطيات لتكون المعارك بغرض إسقاط قانون تكبيل الاضراب لا مفاوضات لتعديل بنوده.

إن هذا الزحف له تداعيات مفصلية على مستقبل النضال النقابي ومصير النضال الاجتماعي عامة. وأعتقد أن لا أحد يستطيع إنكار دور النساء في مختلف مواقع نضالهن، وتجربة التنسيقية بينت القدرة النضالية للأستاذات، فضلا عن تحملهن المسؤولية التنظيمية وانخراطهن النوعي في التعبئة بمواقع حيوية وطبعا لا نغفل أنهن نلن نصيبهن من القمع والسحل والاعتقال كما الأحكام الصورية وما تلاها من تجليات الحظر على الحق في الإضراب من توقيف عن عمل وغيره. ومع ذلك واصلن المعركة.

7* ما هي بنظرك سبل تقوية التنسيقية كما ونوعا وبالخصوص تجاه النساء؟

إن الحديث عن تقوية التنسيقية يستدعي نقدا ذاتيا جماعيا، وتوجيه الجهود نحو معارك تتجاوز القطاعي ليكون شعور الوحدة ممارسة حقيقية وليس مجرد تنسيق فوقي بين التنظيمات لا امتداد فعلي له في القاعدة. وطبعا هذا ينطلق من إضاءة كافة مواطن النقص في التعاطي مع انخراط نساء التعليم داخل التنسيقية كما ونوعا. وتجاوزها لن يتم إلا عبر ربط علاقات التضامن بين النساء المناضلات، وبحث إمكانيات تنسيق يتجاوز قطاع التعليم. ويراهن على تحمل المسؤولية في إدارة المعارك والمشاركة في صنع القرار. فضلا عن التكوين النقابي والنسائي في صفوف المناضلات. والانفتاح على العمل النسائي داخل الصراع الاجتماعي وتكوين مناضلات التنسيقية في القضايا النسائية لتقليص التمييز الجنسي داخل التنسيقية، وطبعا نفس الوضع وأكثر يحصل في النقابة. إضافة إلى التشجيع على انخراط وتحمل النساء للمسؤولية التنظيمية ليشكلن حافزا للدفاع عن ضرورة طرح قضاياهن والترافع عليها نضاليا. وطبعا هنا نسـ حضر تحفيز المشاركة في القيادة دون استعمال مفهوم الكوطا الفارغة من اي مضمون مناهض للرأسمالية والبطريركية والتدقيق في الملفات المطلبية بإدماج قضايا الاضطهاد والهيمنة الذكورية.

إن تحقق هذه المطامح رهين باستيعاب التقاطعات الممكنة بين النقابي والنسائي والانفتاح على الحركة الاجتماعية. وعلى رأسها الحركة النسائية والإيكولوجية والاهتمام بالاستهلاك والقدرة الشرائية. وربط هذا المعطى بالحركة النقابية. وتكثيف الجهود لتوسيع الانخراط في الشأن النقابي والسياسي داخل المؤسسات التعليمية و تكثيف التواصل في هذا المجال لمزيد من حشد الهمم داخل تنسيقية المفروض عليهن- هم التعاقد خاصة أن هناك رصيد لا يستهان به في البناء التحتي وتحفيز فاعلية القاعدة باعتبارها النبض الحقيقي للمعارك النضالية.

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال
(حوار مع لطيفة المخلوفي)

18 فبراير، 2025

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوارا مع لطيفة المخلوفي عضو المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد.

1* مكانة النساء ضمن المتعاقدين (عددهن) وهل ينعكس وزنهن العددي بالقطاع داخل الهياكل والمسؤوليات التنظيمية؟

من المعلوم أنه بالموازاة مع مزيد من إضفاء الهشاشة والتفكيك لقطاع التربية والتعليم يجري تأنيثه، مما يجعل بالضرورة عدد الأستاذات والأطر المختصة المفروض عليهن التعاقد في نمو مستمر. منذ الشرارة الأولى لتأسيس التنسيقية، كانت الأستاذات المفروض عليهن التعاقد في قلب حركة النضال. بحيث ساهمن في تأسيس وتقوية التنسيقية محليا وجهويا ووطنيا، واضطلعنا بمهام قيادية في عدة جهات ومديريات فضلا عن العمل داخل لجان حساسة مما يبرز قدرات النضال الكامنة لديهن. وهي إشارة صادقة على الدور الذي تلعبه النساء في نصرة المطالب باعتبارهن الفئة الاجتماعية الأكثر تضررا من الهجوم على قطاعات اجتماعية حيوية مثل التعليم والصحة والتشغيل. ورغم أن التواجد وتحمل المسؤوليات التنظيمية محليا جهويا وطنيا كان في السنوات السابقة لافتا، وإن كان لا يعبر عن عددهن بشكل كبير، فقد شهد هذا التواجد تراجعا كبيرا في تحمل المسؤولية داخل الهيكل الوطني نموذجا حيث من أصل مجموع المديريات على الصعيد الوطني نجد اليوم فقط ثلاث منسقات محليات داخل المجلس الوطني لتنسيقية المفروض عليهن- هم التعاقد. ويمكن تعليل ذلك بأن عدد كبير منهن انخرطن في المعركة وهن عازبات فكانت مسؤولياتهن أقل. لكن مع توالي السنوات أصبحن زوجات وأمهات وبالتالي

أصبحت المهام الملقاة عليهن أكثر. ومساحة الحرية المتاحة أمامهن أقل.

2* هل يؤخذ وضع الأستاذات الخاص كنساء بعين الاعتبار، أو هل هناك سلوكيات تكبح المشاركة الفعالة للمناضلات سواء داخل الهياكل والجوع العامة أو أشكال النضال؟

تواجه الأستاذات إلى جانب الأطر المختصة المفروض عليها التعاقد عدة كوابح تعيق انخراطهن بذات القوة. نظرا لطبيعة البنية الذكورية من جهة وما تتعرض له النساء من تضييق يرتبط بنوعهن الاجتماعي من قبيل التحرش وغيره. إلى جانب إكراهات تتعلق باضطلاعهن بمهام إعادة الإنتاج الإجتماعي (زوجات، أمهات، رعاية الآباء والأمهات في حالة العازبات).

تحضر الإكراهات الأسرية في موقف الأزواج، ومدى تشجيعهم لانخراط الزوجة في النضال، واشتراط موافقته بعدم التأثير على الاستقرار الأسري كشرط أساسي. فمثلا السنوات الأولى للطفل غالبا ما يترافق معها شعور الأستاذات الأمهات بالذنب تجاه أي تقصير في مهام الرعاية.

فضلا عن أنه لا يزال هناك عدم تقبل مجتمعي من طرف الأسر لفاعليتهن القصوى في دينامية النضال سواء تعلق بالمسؤوليات التنظيمية أو الالتزام الميداني، فضلا عن التأثير الكبير الذي خلفته الاعتقالات في صفوف قواعد كبيرة من الاستاذات وما رافق ذلك من إهانة أثناء الاعتقال وغيره.

3* هل من سياسة حفز واع لتطوير مكانة النساء في التنسيقية؟

للأسف غالبا ما يجري الحديث عن التعبئة للمعركة دون استحضار ضرورة توجيه المجهودات للتفكير في كيفيات التوجه رأسا نحو حفز يومي وواع لمزيد من تطوير مكانة النساء داخل التنسيقية، ما سيسهم بلا شك في إعطاء معركة دفعة قوية وجديدة. لكن غياب طرح هذا النقاش بشكل تنظيمي يلقي المسؤولية على المناضلات داخل التنسيقية. ويلزمهن بضرورة تعميمه بشكل قاعدي في الجموعات العامة ليكون التفكير جماعيا وأكثر نجاعة في تطوير المكانة وبذلك تطوير الأداء والفاعلية.

4* هل من مطالب خاصة بالنساء في الملفات المطلبية؟ إن كان الجواب لا ما تفسير ذلك؟

لا تحضر مطالب النساء في الملفات المطلبية، والأكيد أن هذا واحد من نقط الضعف الواجب نقدها وتداركها. لأن إدراج مختلف مطالب النساء في الملفات المطلبية هو دمج النقابي بالنسائي. وسيمكن من حفز انخراط النساء كما سيساهمهم في التغلب على عدة إكراهات تعيق انخراطهن. فمثلا بفعل الهشاشة المفروضة يتم حرمان العديد من الأستاذات الأمهات من رخص الرضاعة، ويواجهن مصيرهن بمفردهن أو بشكل محلي معزول هذا الزحف، عبر تدخلات معزولة. وغالبا ما يتم الصمت بفعل سطوة التسلط واعتبار مطالب رخص الرضاعة وغيرها مكالبا من الدرجة الثانية. وهذا فقط مثال من مطالب عديدة تخص نساء التعليم.

ومن وجهة نظري فإن غياب التنسيق والنقاش الجماعي بين المناضلات داخل التنسيقية بهذا الخصوص يفسر هذا الغياب لمطالبهن التي لا تقل أهمية وليست هامشية بل لها أهمية قصوى.

5* هل هناك نقاش داخل التنسيقية حول مدونة الأسرة؟ إن كان الجواب لا ما تفسير ذلك؟

داخل التنسيقية لم يحضر النقاش حول مدونة الأسرة باستثناء انخراط المناضلات المفروض عليهن التعاقد فيه داخل مواقعهن التنظيمية خارج التنسيقية.

وأعتقد أن ذلك يرتبط بطبيعة سيرورة البناء والمراكمة للنقاش بشكل عام داخل الهياكل التنظيمية. والتي لا يحضر فيها البعد النسائي. في تعبير واضح عن القطيعة القائمة حاليا بين النقابي والنسائي. وما لهذا من تداعيات تفتح الباب نحو مزيد من الهجوم والتفكيك.